



لقد شهد العالم تغيرات هائلة منذ عام 1951، عندما أصدرت منظمة الصحة العالمية مجموعتها الأولى من اللوائح الملزمة قانوناً، والتي ترمي إلى الحيلولة دون انتشار المرض دولياً. ووقتئذ كان الوضع فيما يتعلق بالأمراض مستقراً نسبياً. وكان القلق ينصب على ستة أمراض فقط ينبغي أن تخضع للحجر الصحي، هي: الكوليرا والطاعون والحمى الراجعة والجذري والتيفوس والحمى الصفراء. وكان ظهور أمراض جديدة أمراً نادراً، وكانت الأدوية التي كانت تعد من قبيل المعجزات قد أحدثت ثورة في العناية بالعدوى الكثيرة المعروفة جيداً. وكان الناس يسافرون دولياً بواسطة السفن، وكانت الأنباء تتناقل بواسطة البرقيات.

# رسالة المديرة العامة

ومنذ ذلك الحين حدثت تغيرات جذرية في طريقة سُكنى البشرية لكوكبنا. وأصبح الوضع فيما يتعلق بالأمراض غير مستقر على الإطلاق. فالنمو السكاني، وغزو مناطق كانت غير مأهولة بالسكان من قبل، والممارسات الزراعية المكثفة، والتدهور البيئي، وإساءة استعمال مضادات الميكروبات، هي عوامل أدت جميعها إلى حدوث خلل في توازن عالم الميكروبات. وقد بدأت أمراض جديدة تظهر بمعدل غير مسبوق بواقع مرض واحد كل عام. وتتولى شركات الخطوط الجوية اليوم نقل أكثر من ملياري راكب سنوياً، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في احتمالات سرعة انتشار العوامل المعدية ونواقلها دولياً.

ولقد زاد الاعتماد على المواد الكيميائية، وكذلك الوعي بالأخطار المحتملة على الصحة وعلى البيئة. فتصنيع الأغذية وتجهيزها، وعولمة التسويق والتوزيع، إنما يعنيان أن أي عنصر واحد ملوث يمكن أن يفضي إلى سحب أطنان من المواد الغذائية من عشرات من البلدان. وفي اتجاه لا يبشر بأي خير بشكل واضح، تفشل مضادات الميكروبات الرئيسية بمعدل يفوق في سرعته استحداث أدوية تحل محل تلك المضادات.

وقد صارت هذه التهديدات خطراً أكبر كثيراً في عالم يتسم بارتفاع وتيرة التنقل، وبالترايبط الاقتصادي، وبالترايبط الإلكتروني. والدفاعات التقليدية عند الحدود الوطنية لا يمكن أن تحول دون غزو مرض أو ناقل. ونشر الأنباء آنياً يتيح انتشار الذعر بنفس القدر الذي يتمتع به من اليسر. وتتردد أصداة الهزات الصحية مثل تردد أصداة الهزات للاقتصادات ولاستمرارية نشاط قطاع الأعمال في مناطق تتجاوز كثيراً الموقع المنكوب. فالضعف والهشاشة أصبحتا سمة عالمية.

والتقرير الخاص بالصحة في العالم 2007 مكرّس لموضوع تعزيز أمن الصحة العمومية العالمي، أي الحد من تعرض أي سكان لأخطار جسيمة تتهدد الصحة. وقد أطلق يوم الصحة العالمي لهذا العام، الذي احتُفل به في نيسان/ أبريل، مناقشة منظمة الصحة العالمية لأمن الصحة العمومية العالمي. وفي مختلف أنحاء العالم يدور حوار بين الأكاديميين والطلبة والمهنيين الصحيين والساسة وقطاع الأعمال بشأن كيفية حماية العالم من تهديدات من قبيل الأنفلونزا الجائحة، وما للصرعات الدائرة من آثار على الصحة وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، والإرهاب البيولوجي. والتقرير الخاص بالصحة في العالم 2007 يتناول، ضمن ما يتناوله، هذه المسائل، في سياق الأدوات الجديدة للدفاع الجماعي، وأبرزها اللوائح الصحية الدولية المنقحة (2005). واللوائح الصحية الدولية (2005) هي صك قانوني دولي يرمي إلى تحقيق أقصى درجة من الأمان من انتشار الأمراض دولياً. وهي ترمي أيضاً إلى الحد من الأثر الدولي للطوارئ الصحية العمومية.

وتوسع اللوائح الصحية الدولية (2005) نطاق الدفاع الجماعي الذي كان يركز على بضعة أمراض ينبغي أن "تخضع للحجر الصحي" ليشمل أي طوارئ لها عواقب دولية فيما يتعلق بالصحة، منها فاشيات الأمراض المستجدة والأمراض التي قد تصبح أوبئة، وفاشيات الأمراض التي تحملها الأغذية، والكوارث الطبيعية، والحوادث الكيميائية أو النووية الإشعاعية، سواء كانت طبيعية أو بفعل فاعل.

وفي تحول هام عما كان عليه الحال في الماضي، تبتعد اللوائح الصحية الدولية (2005) عن التركيز على الحواجز السلبية عند الحدود والمطارات والموانئ البحرية إلى استراتيجية لإدارة المخاطر إدارة استباقية. وترمي هذه الاستراتيجية إلى اكتشاف أي حدث مبكراً ووقفه عند مصدره، قبل أن تتاح له فرصة أن يصبح تهديداً دولياً.

وحيث إن العالم قد يتعرض الآن لهذه التهديدات، فإن تعزيز الأمن يتطلب تضامناً عالمياً. وأمن الصحة العمومية الدولي هو مخطط جماعي ومسؤولية مشتركة على حد سواء. ومثلما أصبحت محددات وعواقب الطوارئ الصحية أوسع نطاقاً، اتسع أيضاً نطاق الأطراف الفاعلة التي لديها مصلحة في جدول الأعمال الأمني. وكلمات السر الجديدة هي الدبلوماسية، والتعاون، والشفافية، والتأهب. كما أن النجاح في تطبيق اللوائح الصحية الدولية (2005) يخدم مصالح الساسة وأقطاب قطاع الأعمال ويخدم كذلك قطاعات الصحة والتجارة والسياحة.

ويسرني أن أقدم التقرير الخاص بالصحة في العالم 2007 إلى شركائنا وأتطلع إلى ما سيثمر من مناقشات وتوجيهات وإجراءات.



الدكتورة مارغريت تشان  
المديرة العامة